دروس في علم مصطلح الحديث

الدرس الأول : مقدمة في علم المصطلح

تعريف علم مصطلح الحديث : هو علم بأصول وقواعد يُعرفُ بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد .

تعريف السند : هو سلسلة الرجال (الرواة) الموصلة للمتن .

تعريف المتن : هو ما ينتهي إليه السند من الكلام . أي نص الحديث .

موضوع علم المصطلح : السند والمتن من حيث القبول والرد .

ثمرة علم المصطلح : تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث .

حكم علم المصطلح : هو فرض كفاية إذا علمه البعض سقط الحرج عن الباقين ، وإذا لم يعلمه أحد أثم الجميع لأنه لابد من طائفة تَذُبُّ عن سنة رسول الله ﷺ .

شرفه وفضله : هو أشرف العلوم لأنه يتعلق بسنة النبي ﷺ ، وكل علم يشرف بشرف موضوعه

أقسام علم الحديث : ينقسم علم الحديث إلى قسمين :

١ - **علم الحديث رواية** : وهو يبحث في ما ينقل عن النبي ﷺ من أقوال وأفعال وأحوال وأوصاف وتقريرات .

وموضوع علم الرواية : البحث في ذات النبي ﷺ وما يصدر عنه من أقوال وأفعال وأحوال وتقريرات .

٢ - **علم الحديث دراية** : وهو علم يبحث عن أحوال الراوي والمرويّ من حيث القبول والرد . وهو ما يعرف بعلم مصطلح الحديث .

الدرس الثاني : فوائد مختصرة من مقدمة شرح المنظومة البيقونية

وفيه عدة مسائل :

المسألة الأولى : البسملة " بسم الله الرحمن الرحيم "

أولاً : البسملة آية من كتاب الله عز وجل ، تبدأ بها كل سورة من سور القرآن الكريم إلا سورة (براءة) – أي التوبة – فإنها لا تبدأ بالبسملة لكونها لم تنزل على النبي ﷺ في بداية هذه السورة .

ثانياً : الباء في قوله : " بسم الله " هي للاستعانة وهي مصاحبة للإنسان من أول الفعل إلى آخره وتفيد معنى التبرك إذا لم نحمل التبرك على الاستعانة . وليست الباء للمصاحبة – كما يقول الزمخشري – لأنه معتزلي من المعتزلة – وهم ينكرون الاستعانة ويقولون إن الإنسان مستقل بعمله ولا يحتاج إلى الاستعانة .

ثالثاً : قوله : " بسم الله الرحمن الرحيم " الباء حرف جر ، وإسم : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة ، وإسم مضاف ولفظ الجلالة " الله " مضاف إليه ، والرحمن : صفة ، والواو حرف عطف ، والرحيم اسم معطوف على الرحمن .

رابعاً : الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف متأخر مناسب للمقام . مثاله : إذا قال رجل : بسم الله وهو يريد القراءة فتقدير المتعلق هو " بسم الله اقرأ " ، وإذا كان يريد الأكل فتقدير المتعلق هو : " بسم الله آكل " .

- وقدرناه فعلاً لا اسماً لأن الأصل في العمل الأفعال .
- وقدرناه متأخراً – أي : لم نقل أقرأ باسم الله ، وإنما تأخر الفعل فقلنا : بسم الله اقرأ لأمرين :

الأول : التيمن بالبداءة باسم الله تعالى .

الثاني : لإفادة الحصر لأن قولك : بسم الله اقرأ يفيد الحصر ، أنك تقرأ باسم الله وحده لا باسم غيره ،

- وقدرناه مناسباً للمقام لأنه أدل على المقصود فإذا قال بسم الله وكان يبدأ الوضوء فالمناسبة واضحة : بسم الله أتوضأ .

خامساً : لفظ الجلالة " الله " علم على الذات العلية لا يسمى به غيره ، ومعناه : مأخوذ من الألوهية ، فالله أي المألوه أي المعبود .

- لفظ " الرحمن " هو اسم من أسماء الله تعالى وصفة من صفاته عز وجل .
- ولفظ " الرحيم " أي الموصل رحمته إلى من يشاء من خلقه .

والرحيم يختلف عن الرحمن لأن الرحمن يدل على الصفة أي ذو الرحمة الواسعة ، والرحيم يدل على الفعل أي إيصال الرحمة إلى المرحوم ، وهذا هو الراجح لأن الأصل في الكلام التأسيس لا التأكيد خلافاً لمن قال إن الرحيم بمعنى الرحمن فهي مؤكدة لها .

وقال بعضهم : إن الرحمن يدل على الرحمة العامة لجميع الخلق وأما الرحيم فيدل على الرحمة الخاصة وهي للمؤمنين ، قال تعالى : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ [الأحزاب:٤٣] ، والأول أرجح .

المسألة الثانية : الكلام على " الحمد لله والصلاة على رسول الله "

قال الناظم : أبدأ بالحمد مصلياً على ... محمد خير نبي أرسلا

أولاً : معنى الحمد : هو وصف المحمود بالكمال محبة وتعظيماً ، وهو بخلاف المدح فإنه وصف الممدوح بالكمال لا محبة ولا تعظيماً ولكن خوفاً ورهبة .

ثانياً : معنى الصلاة على النبي : هو طلب الثناء عليه من الله تعالى في الملأ الأعلى .

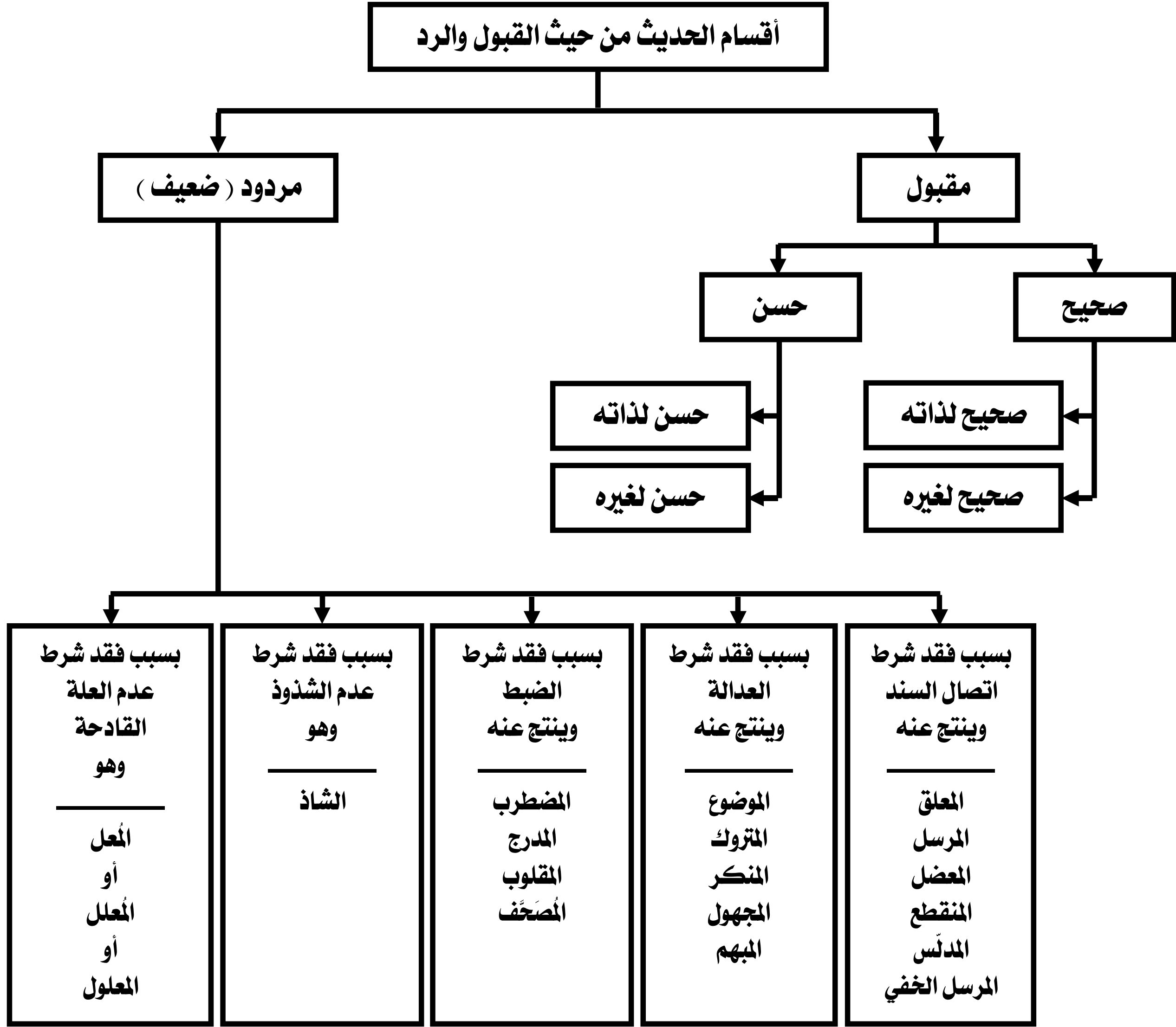
وأما من قال إن الصلاة معناها الرحمة فقوله ضعيف ودليل ضعفه قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة:١٥٧] ، فلو كانت الصلاة بمعنى الرحمة لكان معنى الآية : أولئك عليهم رحمات من ربهم ورحمة . وهذا لا يستقيم .

ثالثاً : قال الناظم : خير نبي أرسلا " ، ولم يقل خير رسولٍ أرسلا لما يأتي :

١ – لأنه جمع بين النبوة والرسالة فدل على النبوة والرسالة بالنص ، ولو قال " خير رسول أرسلا " لاقتصر على الرسالة ولم نستفد معنى النبوة إلا عن طريق اللزوم .

٢ – لو قال : " خير رسول أرسلا " لشمل ذلك الرسول الملكي وهو جبريل عليه السلام والرسول البشري وهو محمد ﷺ ، فلما قال : خير نبي أرسلا دل الكلام على الرسول البشري وخرج الرسول الملكي .

الدرس الثالث : أقسام الحديث من حيث القبول والرد



القسم الأول : الحديث المقبول وأقسامه

الحديث المقبول هو الذي توفرت فيه شروط القبول .

أقسام الحديث المقبول : ينقسم إلى أربعة أقسام تفصيلاً وهي :

أولاً : الحديث الصحيح لذاته

تعريفه : ما رواه عدل تام الضبط متصل السند غير مُعّلٍّ ولا شاذٍّ .

شروطه : يشترط في الصحيح لذاته خمسة شروط :

الشرط الأول : **اتصال السند**

ومعناه : أن كل راوٍ من رواته قد أخذ الحديث عمن فوقه مباشرة من أول السند إلى منتهاه

الشرط الثاني : **عدالة الرواة**

ومعناه : أن كل راوٍ من رواته متصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير فاسق وغير مخروم المروءة ، والعدل يقبل خبره بدليل قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطّلَاق:٢] ، ولم يأمرنا الله بإشهادهم إلا لنقبل شهادتهم .

والمروءة : هي تعاطي المرء ما يستحسن وتجنب ما يسترذل أو صيانة المرء عن الأدناس وما يشين عند الناس .

وخوارم المروءة تختلف من عصر إلى عصر آخر فقد يجرح الراوي بشيء في عصر ولا يعد ذلك الشيء من خوارم المروءة في عصر آخر لذلك اختلف المحدثون في صور الجرح بخوارم المروءة .

فمنهم من جرح رجلاً لأنه رآه يأكل في الطريق ، وقال الشافعي لرجل من أهل مصر : لم جرحت فلاناً ؟ فقال : رأيته يبول قائماً ، قال : وما في ذلك ؟ قال : يرتد رشاش البول إليه فينجس بدنه وثيابه ، قال : لعله يغسله ، قال : لا أراه يغسله .

وبعضهم جرح رجلاً لأنه رآه حاسر الرأس أي : مكشوف الرأس .

والجرح بخوارم المروءة يخضع للعرف الصحيح أي عرف أهل كل بلد .

مثاله : لو أن رجلاً جلس على باب بيته يشرب الشاي والقهوة أو يأكل فهل يعد ذلك من خوارم المروءة ؟

الجواب : (أ) إن كان هذا الفعل مما جرت به العادة وهو شيء مألوف عند أهل البلد كما يفعله بعض كبار السن فلا يعد ذلك من خوارم المروءة بل هو مقبول عرفاً .

(ب) وإن كان هذا الفعل ليس من عادة أهل البلد بل ينتقدون من يفعله ويعدون ذلك من المعائب عندهم فيعتبر هذا الفعل من خوارم المروءة وأحد أسباب الجرح في الرواة .

بم تعرف عدالة الراوي ؟

(أ) بالنص على عدالته من عالم من علماء الجرح والتعديل .

(ب) بالاستفاضة ، وهي أن يشاع عدله بين الناس كالشافعي ومالك وأحمد وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وغيرهم .

العدالة لا تثبت بالهيئة الظاهرة وإنما بالخبرة التامة بحال الراوي :

عن يعقوب بن سفيان قال : سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس : عبد الله العمري ضعيف ؟ قال : إنما يضعفه رافضي خبيث لآبائه ، ولو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة ، قال الحافظ الخطيب البغدادي معلقاً : " فاحتج أحمد بن يونس على أن عبد الله العمري ثقة بما ليس بحجة لأن حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل والمجروح.

التعديل المطلق والمفسر ، والجرح المطلق والمفسر

التعديل المطلق : مثل أن يقول : فلان عدل .

والتعديل المفسر : مثل أن يقول : فلان عدل وما ذكر عنه من شرب الخمر فقد تاب منه .

والجرح المطلق : مثل أن يقول : فلان ليس بعدل .

والجرح المفسر : مثل أن يقول : فلان ليس بعدل لأنه يشرب الخمر .

أحكامها كما يلي :

(١) إن اتفق العلماء على تعديل شخص تعديلاً مطلقاً فيحكم بعدالته ، وكذلك يقبل التعديل المفسر في الراوي ويحكم بعدالته .

(٢) إن اتفق العلماء على جرح شخص جرحاً مطلقاً فيحكم بجرحه ، وكذلك إن اتفقوا على جرحه جرحاً مفسراً يحكم بجرحه .

(٣) إن اختلف العلماء في شخص معين عَدَّله بعضهم تعديلاً مطلقاً أو مفسراً وجرحه آخرون جرحاً مطلقاً أو مفسراً فكيف نحكم عليه ؟

(أ) قال بعضهم : نرجع إلى القاعدة : هل الأصل في الإنسان العدالة ؟ أم الأصل في الإنسان عدم العدالة ؟ فمن قال بأن الأصل في الإنسان العدالة أخذ بأقوال من عدلوا هذا الشخص ، ومن قال إن الأصل في الإنسان عدم العدالة أخذ بأقوال من جَرّحوا هذا الشخص .

(ب) قال بعضهم : نأخذ بقول من هو أعلم بحال ذلك الشخص كأن يكون من بلده ، فهو أعلم بحاله من غيره فنقدم قوله على قول غيره .

(جـ) نقبل من كان مفسراً : فمثلاً إذا قال بعض العلماء عن شخص إنه عدل ، وقال بعضهم : ليس بعدل لأنه يشرب الخمر فنقبل الجرح فيه لأنه مفسر أي فيه زيادة علم بخلاف التعديل فإنه مطلق ، وإذا قال بعضهم في شخص : إنه ليس بعدل ، وقال بعضهم : إنه عدل وقد تاب من شرب الخمر ، فنقبل التعديل في الشخص لأنه تعديل مفسر ، وأما الجرح فهو مطلق .

(٤) إذا ختلف العلماء في شخص : فعدله بعضهم تعديلاً مطلقاً وجرحه بعضهم جرحاً مطلقاً ، أو جرحه بعضهم جرحاً مفسراً وعدله بعضهم تعديلاً مفسراً فينبغي هنا أن نتوقف في حال هذا الشخص إذا لم نجد مرجحاً .

(٥) إذا اختلف القولان من عالم واحد في شخص واحد .

مثال : سئل يحيى بن معين عن شخص فقال : عدل ، ثم سئل عنه في مجلس آخر ، فقال : ليس بعدل ، فالعمل على آخر القولين إن علمنا تاريخ القولين ، وإن لم نعلم فينبغي أن نتوقف في حال ذلك الشخص .

(٦) قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – : من ثبتت عدالته بشهادة أحد الأئمة لا يقبل الجرح فيه إلا مفسراً لأنه لا ينبغي أن يزحزح عن رتبته ومنزلته إلا بسبب واضح وصريح .

الشرط الثالث : تمام ضبط الرواة

معنى هذا الشرط : أن كل راوٍ من رواة الحديث هو تام الضبط .

والضبط نوعان :

(أ) **ضبط صدر** : وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

(ب) **ضبط كتاب** : وهو أن يحفظ مروياته في كتاب ويتعاهده ويصونه من تطرق الخلل إليه .

بم يعرف الضبط ؟

يعرف الضبط بأحد ثلاثة أمور :

(١) مقابلة مرويات الراوي بمرويات الثقات فإن كانت مروياته موافقة لمروياتهم فهو ضابط .

(٢) يلاحظون مرات رواياته للحديث فإن تغير اللفظ دل على عدم ضبطه .

(٣) يقولون للراوي : صحح لنا ثم يأتون بالروايات التي ليست من مروياته فإذا قبلها فهو غير ضابط .

الشرط الرابع : **عدم الشذوذ** :

معنى الشذوذ : مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه .

شرح التعريف : إذا روى الحديث ثقة ولكنه خالف من هو أوثق منه لكون الأوثق منه أرجح من الثقة لقوة ضبطه أو كثرة عدد رواته فإن رواية الثقة تسمى بالحديث الشاذ ، ورواية الأوثق تسمى بالحديث المحفوظ ، وهذه أمثلة على ذلك :

(أ) **مثال** الأرجح لقوة ضبطه وكونه أصح من الآخر :

ورد في السنة أن النبي ﷺ " نهى عن الصيام إذا انتصف شعبان " . قال العلماء هذا الحديث شاذ لمخالفته لما هو أرجح منه لقوة ضبط رجاله وهو حديث الصحيحين أن النبي ﷺ قال : " لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه " . فالحديث الثاني دلَّ على جواز الصيام بعد منتصف شعبان لأن النهي محدد بما قبل رمضان بيوم أو يومين لذلك أخذ الإمام أحمد بالحديث الثاني لكونه أرجح لأنه ورد في الصحيحين وحكم على الحديث الأول الذي في السنن بأنه شاذ .

مثال آخر :

في سنن أبي داود أن النبي ﷺ قال : " لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم " . قال العلماء هذا الحديث شاذ لأنه يخالف الحديث الثابت في صحيح البخاري أن النبي ﷺ دخل على إحدى نساءه فوجدها صائمة يوم الجمعة فقال : " هل صمت أمس ؟ " قالت : لا ، قال : " أتصومين غداً ؟ " قالت : لا ، قال : " فأفطري "، وفيه دليل على أن صيام يوم السبت جائز ولا شيء فيه ، فهذا الحديث يسمى بالمحفوظ والذي قبله يسمى بالشاذ . وبعض العلماء جمعوا بين الحديثين وقالوا : إن النهي هو عن صيام يوم السبت مستقلاً بمفرده أما إذا صامه مع الجمعة أو مع الأحد فلا بأس به .

(ب) **مثال** الأرجح لكثرة عدد رواته :

قال الترمذي : حدثنا بشر بن معاذ حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع على يمينه " ، قال البيهقي : خالف عبد الواحد بن زياد العدد الكثير فإن العدد الكثير إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذه الرواية وعلى هذا فهي رواية شاذة لمخالفتها للعدد الكثير .

(جـ) ذكر بعض العلماء أن من الشذوذ كون الحديث يخالف المعلوم من الدين بالضرورة :

مثاله : في صحيح البخاري رواية : " أنه يبقى في النار فضل عمن دخلها من أهل الدنيا فينشئ الله لها أقواماً فيدخلهم النار " . هذا الحديث شاذ لأنه مخالف لما علم بالضرورة من الدين وهو أن الله تعالى لا يظلم أحداً وهذه الرواية انقلبت على الراوي ، والصواب : " أنه يبقى الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا فينشئ الله أقواماً فيدخلهم الجنة " ، وهذا فضل ليس فيه ظلم ، أما الأول ففيه ظلم لذلك كان شاذاً .

الشرط الخامس : **عدم العلة القادحة** :

تعريف العلة : سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه ، ولا يكشف هذه العلة إلا الأفذاذ من الرجال .

يشترط في العلة أن تكون قادحة أي : تقدح في صحة الحديث وتكون في موضوعه لا خارجة عن موضوعه .

مثال العلة القادحة :

ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي في روايته عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو من ثقات الشاميين حيث قدم عبد الرحمن الكوفة فكتب عن أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة ولم يره ، ثم قدم إلى الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو من ضعفاء الشاميين فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال : عبد الرحمن بن يزيد فظن أنه ابن جابر فصار يحدث عنه قائلاً : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حتى فطن أهل العلم لذلك كالبخاري وأبو حاتم وغيرهم .

مثال العلة الغير قادحة لكونها ليست في موضوع الحديث :

قصة القلادة الذهبية ، كان فيها ذهب وفضة وجوهر وبيعت بعد أن فصلت (أي تم فصل الذهب على حده والجوهر على حده) باثني عشر ديناراً وقيل بعشرة دنانير ، وقيل بتسعة دنانير ، ورغم هذا الاختلاف فإن ذلك يعتبر علة غير قادحة لأن موضوع الحديث هو عدم جواز بيع الذهب الذي معه جوهر حتى يفصل ويباع كل شيء على حده . قال ﷺ : " لا تباع حتى تفصل " .

ومثال العلة غير القادحة أيضاً :

قصة بعير جابر وموضوعه : أن النبي ﷺ اشترى جملاً من جابر واشترط جابر أن يحمله الجمل إلى المدينة فقد اختلف الرواة في ثمن ذلك البعير فقال بعضهم : أوقية ، وقال بعضهم : أكثر من أوقية ، وقال بعضهم : أقل من أوقية ، ورغم هذا الخلاف إلا أن ذلك ليس بعلة قادحة في الحديث .

مسائل تتعلق بالحديث الصحيح :

(١) **معنى (متفق عليه)** : أي اتفق الشيخان البخاري ومسلم على صحته لا اتفقت الأمة ، قال ابن الصلاح : لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول ، فتوصل ابن الصلاح إلى اعتبار الاتفاق هو اتفاق الأمة بعد اتفاق الشيخين .

(٢) أول من صنف كتاباً في الأحاديث الصحيحة :

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري – رحمه الله – حيث صنف كتابه الذي سماه : (الجامع المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) وهو ما اشتهر بصحيح البخاري .

ثم بعده تلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري – رحمه الله – صاحب صحيح مسلم ، فهما أصح الكتب بعد القرآن ، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول ، وأما قول الشافعي – رحمه الله – : ما على الأرض كتاب في العلم أصح بعد كتاب الله من كتاب مالك ، فهذا قاله قبل أن يصنف البخاري الصحيح .

(٣) أيهما أصح صحيح البخاري أم صحيح مسلم ؟ ولماذا ؟

الجواب : صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم وذلك لما يلي :

(أ) أن البخاري أعلم بالفن من مسلم ، ومسلم تلميذه وخريجه ، قال الدارقطني : لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء .

(ب) البخاري يشترط في الرواة اللقاء مع المعاصرة ، أي أن كل راوٍ لابد أن يكون قد عاصر شيخه الذي يروي عنه وثبت أنه سمع منه ، وأما مسلم فيشترط المعاصرة مع إمكان اللقاء ، فالبخاري أشد اتصالاً وأوثق رجالاً .

(٤) هل يقدم صحيح مسلم على صحيح البخاري ؟

قال العلماء : إن صحيح مسلم يقدم على صحيح البخاري من حيث الترتيب والصناعة لأن مسلماً يجمع أحاديث الباب في موضع واحد بخلاف البخاري فإنه يقطع الحديث على حسب ما يستدل به فيذكره في مواضع متفرقة من صحيحه ، ومسلم قَلّت عنده المعلقات وهو ما حذف من أول إسناده راوٍ فأكثر وأما البخاري فكثرت عنده المعلقات . لكن من حيث الصحة فالبخاري أعلى كعباً من مسلم .

تشاجر قوم في البخاري ومسلم ... لديَّ وقالوا أي ذين تقدم

فقلت لقد فاق البخاري صحة ... كما فاق في حسن الصناعة مسلم

(٥) كم عدد أحاديث الصحيحين ؟

الجواب :

١ – عدد أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكرر وبحذف المكررة أربعة آلاف حديث .

٢ – وعدد أحاديث صحيح مسلم اثنا عشر ألفاً بالمكررة وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف حديث .

(٦) هل الصحيحين استوعبا كل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ ؟

الجواب : لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما بل فاتهما شيء كثير ، قال البخاري : ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول ، وقال أيضاً : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح ، وقال مسلم : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا وإنما وضعت ما أجمعوا عليه .

(٧) أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلماً ؟

الجواب : نجدها في الكتب المعتمدة المشهورة كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم وسنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجة وسنن الدارقطني وسنن البيهقي ، وغيرها .

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب لكي يكون صحيحاً بل لابد من التنصيص على صحته من عالم بهذا الفن.

(٨) ما هي مراتب الحديث الصحيح ؟

قال العلماء : مراتب الصحيح سبعة مراتب وهي :

١ - ما اتفق عليه البخاري ومسلم وهو أعلى المراتب .

٢ - ما انفرد به البخاري .

٣ - ما انفرد به مسلم .

٤ - ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .

٥ - ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه .

٦ - ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه .

٧ - ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما .

قال السيوطي في ألفيته عن تلك المراتب :

مروي ذين فالبخاري فما ... لمسلم فما حوى شرطهما

فشرط أول فثان ثم ما ... كان على شرط فتى غيرهما

(٩) هل جميع ما ورد في الصحيحين صحيح ويفيد العلم اليقيني ؟

الجواب : أكثر العلماء يقولون : إن كل ما ورد في الصحيحين صحيح مفيد للعلم اليقيني لأن الأمة تلقتهما بالقبول والأمة معصومة من الخطأ .

وهذا رأي ابن الصلاح وأبي إسحاق الإسفراييني وابن تيمية وابن القيم وابن كثير وابن حجر وسراج الدين البلقيني والحافظ السيوطي والشوكاني والعلامة أحمد شاكر والعلامة الألباني .

قال ابن الصلاح في المقدمة : "إن الرجل لو حلف بالطلاق أن كل ما ورد عند البخاري وعند مسلم في صحيحيهما قد قاله النبي ﷺ فامرأته باقية في عصمته لم تطلق منه لأنه لم يحلف كذباً ولا زوراً وإنما قال صحيحاً من القول ثابتاً " .

(١٠) دفاع العلماء عن الصحيحين ضد من انتقد عليهما بعض الأحاديث :

دافع العلماء الحفاظ عن الصحيحين ضد من انتقد على البخاري بعض الأحاديث وانتقد على مسلم بعض الأحاديث بوجهين :

الأول : أن هذا الانتقاد يعارض قول البخاري أي أن المنتقد على البخاري يعارض قول البخاري والبخاري إمام حافظ فيكون قول البخاري مقدماً على قول من انتقده ومعلوم أنه إذا تعارض قولان لأهل العلم فإننا نأخذ بالأرجح فإذا قال البخاري عن حديث إنه صحيح وجاء من بعده فقال إنه ليس بصحيح فنأخذ بقول البخاري لأنه أحفظ وأعلم من هذا المنتقد ، وكذلك يقال في مسلم – رحمه الله – .

الثاني : أن أهل العلم تصدوا لمن انتقد على البخاري ومسلم وردوا عليه حديثاً حديثاً ، وبهذا يزول الانتقاد على البخاري ومسلم .

تنبيه هام : لاشك أنه قد يقع الوهم من بعض الرواة في الصحيحين لكن هذا لا يقدح في الصحيحين لأن الوهم لا يكاد يسلم منه أحد وليس من شرط عدالة الراوي أن لا يخطئ أبداً لأن هذا غير موجود .

(١١) أحوال التلقي بين الراوي ومن يروي عنه :

تلقى الراوي الحديث من شيخه الذي يروي عنه له أحوال ثلاثة :

١ - ثبوت السماع منه بأن يصرح الراوي بالسماع قائلاً : سمعت فلاناً أو حدثني فلان وهنا يكون الاتصال ثابتاً بينهما .

٢- ثبوت اللقاء دون السماع بمعنى أنه ثبت أن الراوي التقى بمن روى عنه لكنه قال : قال فلان كذا وكذا أو عن فلان كذا وكذا ، ولم يقل : سمعت أو حدثني ، وهنا يكون الاتصال ثابتاً أيضاً لأنه مادام أن الراوي عدل فإنه لا ينسب إلى أحد كلاماً إلا إذا كان قد سمعه منه .

٣- ثبوت المعاصرة دون اللقاء :

ومعناه : أن الراوي عاصر من روى عنه لكن لم يثبت أنه لقيه فهل يحمل الحديث على الاتصال ؟

قال البخاري : لا يحمل الحديث على الاتصال حتى يثبت أنه عاصره والتقى به .

وقال مسلم : يحمل على الاتصال لأنه ما دام أنه عاصره ونسب الحديث إليه فالأصل أنه سمعه منه .

لكن قول البخاري أصح ، ولهذا كان صحيح الإمام البخاري أصح من صحيح الإمام مسلم – رحمة الله عليهما – .

(١٢) دليل الحديث الصحيح من المنظومة البيقونية :

قول الناظم : أولها الصحيح وهو ما اتصل ... إسناده ولم يشذ أو يعل

يرويه عدل ضابط عن مثله ... معتمد في ضبطه ونقله

ثانياً : الحديث الصحيح لغيره

تعريفه : هو ما راوه عدل خفيف الضبط متصل السند غير معل ولا شاذ ، وروي من طريق آخر مثله أو أقوى منه أو روي من طرق أخرى مثله أو أقوى منه تقوى بها حتى رفع إلى الصحيح لكنه ليس كالصحيح لذاته في القوة بل هو أدنى من الصحيح لذاته وأعلى من الحسن لذاته ، لذا سمي بالصحيح لغيره .

تنبيه هام : المتأمل في الصحيح لغيره يدرك أنه كان من فصيلة الحديث الحسن لخفة الضبط في أحد الرواة أو أكثر لكنه روي من طريق أو طرق مثله أو أقوى منه فترقى بهذه الطرق إلى الصحيح لغيره .

وسمي صحيحاً لغيره : لأن سبب صحته ليس من ذاته لعدم تمام الضبط وإنما جاء من خارجه بانضام غيره إليه .

مثال الصحيح لغيره : عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " .

فإن محمد بن عمرو خفيف الضبط فحديثه حسن لذاته فلما انضم إلى ذلك رواية الحديث من أوجه أخر منها طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كما عند الشيخين البخاري ومسلم فانجبر هذا النقص اليسير والتحق بدرجة الصحيح وصار صحيحاً لغيره .

حكمه : هو كالصحيح لذاته في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة لذلك احتج به جميع الفقهاء وعملوا به فهو حجة والعمل به واجب .

ثالثاً : الحديث الحسن لذاته

تعريفه : هو ما رواه عدل خفيف الضبط متصل السند غير معل ولا شاذ ، وروي من طريق واحد أو من طرق لكنها لا ترفعه إلى الصحيح لغيره .

الفرق بين الحسن لذاته والصحيح لغيره :

أن الصحيح لغيره كان حسناً لذاته لكنه لما روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه أو روي من طرق أخرى مثله أو أقوى منه ارتفع بها إلى الصحيح لغيره ، أما الحسن لذاته فقد روي من طريق واحد أو من طرق أقل منه فلا يرتفع بها بل يبقى على حاله ويسمى حسناً لذاته .

مثال الحسن لذاته :

ما أخرجه الترمذي قال : حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال : سمعت أبي بحضرة العدو يقول : قال رسول الله ﷺ : " إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف " . فإن رجال إسناده ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعي فإنه خفيف الضبط فحديثه حسن لذاته .

سمي حسناً لذاته : لأن حسنه ناشيء من ذاته ولم يأت من أمر خارج عنه .

حكمه : هو كالصحيح بنوعيه في الاحتجاج به وإن كان دونهما في القوة لذلك احتج به جميع الفقهاء وعملوا به فهو حجة والعمل به واجب لأن الحسن من فصيلة الصحيح .

رابعاً : الحديث الحسن لغيره

تعريفه : هو الضعيف الذي تعددت طرقه ولم يكن سبب الضعف فسق الراوي أو كذبه ، وقد ترقى الحسن لغيره من الضعيف إلى الحسن بسبب كثرة الطرق لكنه أقل من الحسن لذاته وأعلى من الضعيف .

سبب ترقية الحسن لغيره من الضعيف إلى الحسن لغيره :

هما سببان :(١) روايته من طريق آخر مثله أو أقوى منه أو من طرق أخرى مثله أو أقوى منه .

(٢) أن يكون سبب ضعف الحديث سوء حفظ الراوي أو انقطاع في السند أو جهالة في رجاله أي سبب بعيد عن الفسق والكذب .

وعلى ذلك : فالضعيف إذا وجدت له عدة طرق في كل منها راوٍ كذاب أو فاسق فلا يترقى إلى الحسن لغيره بل يبقى على حاله ضعيفاً ، بل ربما ازداد ضعفه .

سمي بالحسن لغيره : لأن حسنه ليس ناشئاً من ذاته بل من خارج بانضمام غيره إليه .

مرتبته : الحسن لغيره أقل من الحسن لذاته وأعلى من الضعيف .

حكمه : هو من فصيلة المقبول الذي يحتج به وإن كان أقل نوع من أنواع المقبول .

مثاله : حديث أبي سعيد الخدري : " لا ضرر ولا ضرار " . [رواه الدارقطني]

قال العلماء : هو ضعيف لكنه له طرق .

الطريق الأول : عن عبادة بن الصامت .

والطريق الثاني : عن ابن عباس .

والطريق الثالث : عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً .

لهذه الطرق الذي خلت من أي راوٍ كذاب أو فاسق حسن العلماء حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وارتقى إلى الحسن لغيره .

قال الحافظ ابن الصلاح : هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه ومجموعها يقوي الحديث ويحسنه وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به .

مثال آخر :

حديث أنس مرفوعاً : " الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة " .

فهذا الحديث أخرجه الترمذي وفي سنده زيد القميّ ضعفه ابن المديني وأبو حاتم والنسائي إلا أنه لم يتهم بالكذب فهو صالح ويكتب حديثه ، وقد روي الحديث من طريق آخر حيث رواه أبو اسحاق الهمداني عن بُرَيد بن أبي مريم عن أنس فارتقى إلى درجة الحسن لغيره بعد أن كان ضعيفاً .

الفرق بين الحسن لغيره والضعيف :

أن الحسن لغيره كان في الأصل ضعيفاً لكن لكثرة طرقه تقوى فترقى إلى مرتبة الحسن لغيره ، وأما الضعيف فلم يرو إلا من طريق واحد أو من طرق لكنها لا تزيده إلا ضعفاً لشدة ضعفها أو لوجود راوٍ كذاب أو فاسق في إسنادها فلا يرتقي الحديث أبداً إلى مرتبة الحسن لغيره بل يظل ضعيفاً .

مثال الضعيف الذي لا يرتقي إلى الحسن لغيره :

حديث أبي هريرة مرفوعاً : " أحبب حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما ، وأبغض بغيضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك يوماً ما " .

قال الترمذي : حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه فهو حديث ضعيف .

ورغم أن الحسن بن دينار رواه من طريق آخر عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا أنه طريق لا يصلح للاعتبار لأن الحسن بن دينار متروك الحديث أي متهم بالكذب أو الفسق فلا يجبر الطريق الأول .

تنبيه هام : الأقسام الأربعة (الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره) هي أقسام الحديث المقبول فيجب العمل بها وبالأحكام التي تستنبط منها رغم تفاوت الأقسام الأربعة في القبول إلا أنها جميعاً مقبولة وعليها العمل .

دليل الحديث الحسن من المنظومة البيقونية

قول الناظم : والحسن المعروف طرقاً وغدت ... رجاله لا كالصحيح اشتهرت

القسم الثاني : الحديث المردود أو الضعيف وأقسامه

المردود : هو الذي فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول ، ويسمى الضعيف .

أقسام المردود أو الضعيف :

القسم الأول :

ما ضعفه بسبب فقد شرط اتصال السند : ويترتب على ذلك بعض أنواع الضعيف كالمعلق والمرسل والمعضل والمدلس والمرسل الخفي .

القسم الثاني :

ما ضعفه بسبب فقد شرط العدالة : ويترتب على ذلك بعض الأنواع كالموضوع والمتروك والمنكر والمجهول والمبهم .

القسم الثالث :

ما ضعفه بسبب فقد شرط الضبط : ويترتب على ذلك بعض الأنواع كالمضطرب والمدرج والمقلوب والمصحف .

القسم الرابع :

ما ضعفه بسبب فقد شرط السلامة من الشذوذ : وينشأ عنه الحديث الشاذ .

القسم الخامس :

ما ضعفه بسبب فقد شرط السلامة من العلة القادحة : وينشأ عنه الحديث المعل (أو المعلول أو المعلل) .

مثال الحديث الضعيف :

قال الترمذي – رحمه الله - : حدثنا عبد المنعم بن نعيم عن يحيى بن مسلم عن الحسين وعطاء عن جابر أن رسول الله ﷺ قال لبلال : " يا بلال إذا أذنت فترسل في أذانك ، وإذا أقمت فاحدر ، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله والشارب من شربه ، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته ، ولا تقوموا حتى تروني " .

هذا الحديث ضعيف فيه : عبد المنعم بن نعيم ، قال الدارقطني : ضعيف ، وعبد المنعم هذا ليس له في جامع الترمذي إلا حديث واحد هو هذا الحديث .

كيفية رواية الحديث الضعيف :

إذا رويت الحديث الضعيف من غير إسناد فلا تقل فيه : قال رسول الله ، أو ورد عن رسول الله أنه قال ، أو ثبت عن رسول الله أنه قال ، أو عن رسول الله أنه قال ، فهذه صيغ تدل على صحة الحديث .

وإنما تذكره بصيغة التمريض قائلاً : روي عن رسول الله ﷺ ، أو يروى عن رسول الله ﷺ ، أو بلغنا عن رسول الله ﷺ ، أو حكي أن النبي ﷺ قال ، أو يحكى أن النبي ﷺ . وهذه الصيغ تسمى بصيغ التمريض لئلا تجزم بنسبة الحديث إلى الرسول ﷺ وأنت تعرف ضعفه .

خطورة رواية الضعيف بدون بيان ضعفه :

لا يجوز نقل الحديث الضعيف للناس والتحدث به إلا مبيناً ضعفه لأن الذي ينقل الحديث الضعيف بدون أن يبين ضعفه هو أحد الكاذبين على النبي ﷺ ، وقد قال مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ قال : " من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " .

قال الإمام مسلم – رحمه الله – في مقدمة صحيحه : الأخبار من أمر الدين تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن الصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين .

قال الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله – في الباعث : والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث واجب في كل حال .

حكم العمل بالحديث الضعيف :

أجاز فريق من العلماء العمل بالحديث الضعيف وروايته بأربعة شروط هي :

(١) أن يكون الحديث في الترغيب والترهيب .

(٢) ألا يكون الضعف شديداً فإن كان شديداً فلا تجوز روايته ولو كان في الترغيب والترهيب .

(٣) أن يكون الحديث له أصل صحيح ثابت في الكتاب أو السنة مثال ذلك : أن يأتي حديث يُرَغِّب في بر الوالدين لكنه ضعيف وفي بر الوالدين آيات وأحاديث صحيحة أخرى .

(٤) ألا يعتقد أن النبي ﷺ قاله لأنه لا يجوز أن تعتقد أن النبي ﷺ قال حديثاً إلا إذا كان قد صح عنه ذلك .

وأما مذهب البخاري وغيره : فهو عدم جواز العمل بالحديث الضعيف ولا روايته في فضائل الأعمال ولا في الترغيب والترهيب بل في الصحيح غنية عن الضعيف .

وهذا ما رجحه الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله – في شرح المنظومة البيقونية حيث قال " والـذي يظهـر لي أن الحـديث الضعيف لا تجوز روايته إلا مبيناً ضعفه مطلقاً لا سيما بين العامة لأن العامة متى ما قلت لهم حديثاً فإنهم سـوف يعتقـدون أنه حديث صحيح ، وأن النبي ﷺ قاله ولهذا من القواعد المقررة عندهم أن ما قيل في المحراب فهو صواب .

والحمد لله فإن في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة الصحيحة ما يغني عن هذه الأحاديث .

دليل الحديث الضعيف من المنظومة البيقونية .

قول الناظم :

وكل ما عن رتبته الحسن قصر ... فهو الضعيف وهو أقساماً كثر .